

لمحة عن التقدم نحو الأهداف التنموية للألفية...

أحرزت الدول العربية تقدماً ملحوظاً على صعيد التنمية الإنسانية. فلقد ارتفعت معدلات الأعمار المتوقعة عند الميلاد، وانخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال والأمهات، وتراجعت معدلات الأمية، كما ويتمتع عدد أكبر من الناس بمياه الشرب الآمنة وبخدمات الصرف الصحي.

لكن وتيرة التغيير هذه تباطأت في التسعينيات. إن من أهم ما يرمي إليه تقرير «الأهداف التنموية للألفية» هذا، هو ضرورة استعادة الدول العربية لمعدلات تطورها السابقة، وتسريع معدلات تقدمها في مجال التنمية الإنسانية لتستطيع تحقيق «الأهداف التنموية للألفية» بحلول عام 2015. فمعظم الدول العربية لا يتقدم بشكل متكافئ نحو تحقيق هذه الغايات؛ حيث يتقدم بعضها بشكل جيد، في حين يتخلف البعض الآخر عن الركب. ومع إدراك الفروقات الواضحة بين الدول العربية على صعيد التنمية الإنسانية، علاوة على الفروقات ضمن حدود الدولة الواحدة، وبأن الأرقام والمؤشرات الإقليمية التجميعية بالكاد تعكس الصورة العامة المعقدة؛ إلا أن النظر عن قرب إلى مستوى التقدم المحرز خلال العقد الماضي يمكن تلخيصه بالآتي:

من «الأهداف التنموية للألفية». في المقابل، تراوحت التغييرات في هذا المجال في تسع دول عربية أخرى بين تغير سلبي أو تقدم شديد البطيء.

تأمين المياه الآمنة في المناطق الحضرية:
حققت، أو تتقدم نحو تحقيق هذه الغاية من الأهداف التنموية للألفية، سبعة بلدان. بالمقابل، لا زالت خمسة بلدان عربية أخرى خارج المسار المطلوب.

تأمين المياه الآمنة في المناطق الريفية:
حققت، أو تتقدم نحو تحقيق هذه الغاية، خمسة بلدان. بالمقابل، لا زالت ستة بلدان عربية أخرى خارج المسار المطلوب أو أنها سجلت تراجعاً في هذا المضمار.

تأمين خدمات صرف صحي ملائمة:
يتقدم ثلاث عشر بلداً عربياً على المسار المطلوب لتحقيق هذا الهدف في المناطق الحضرية بحلول العام 2015. بالمقابل، لم يتم تحقيق خطوات للتقدم في ثلاثة بلدان عربية أخرى.

خفض الجوع (نقص التغذية) إلى النصف:

فيما حققت دولة عربية واحدة الغاية المنشودة، تحرز أربع دول عربية أخرى تقدماً نحو ذلك. بالمقابل، تحتاج سبع دول عربية إلى تجاوز الاتجاهات السلبية، أو البطيئة، لفترة التسعينيات.

تحقيق التعليم الابتدائي الشامل:

تتقدم ست دول نحو تحقيق هذه الغاية، وإن بدرجات متفاوتة. بالمقابل، تشهد سبع دول عربية تراجعاً، أو أنها بالكاد تحرز تقدماً في هذا المضمار.

تحقيق المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي:

أحرزت تسع دول عربية تقدماً سريعاً في هذا المضمار. بالمقابل، تقدمت ببطء سبع دول أخرى، فيما تراجعت خلال التسعينيات دولتان عربيتان في هذا المجال.

خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

تبدل ثلاث عشرة دولة عربية جهوداً طيبة كافية لتحقيق هذه الغاية

التقدم باتجاه الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية: 1990 - 2000

البيانات غير متوفرة	عدد البلدان خارج المسار المطلوب	على المسار المطلوب	الأهداف التنموية للألفية
10	7	5	خفض الجوع (نقص التغذية) إلى النصف
9	7	6	صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي
4	9	9	المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي
0	9	13	وفيات الأطفال دون سن الخامسة
10	5	7	تأمين المياه الآمنة في المناطق الحضرية
11	6	5	تأمين المياه الآمنة في المناطق الريفية
6	3	13	الوصول إلى خدمات صرف صحي

المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

وبشكل عام يمكن تصنيف البلدان العربية في ثلاث مجموعات متساوية في حجمها تقريباً: المجموعة الأولى منها على المسار المطلوب أو أنها متقدمة في تحقيق الغايات بحلول عام 2015، والثانية خارج المسار المطلوب أو في حالة ركود أو تراجع ومن غير المتوقع أن تحقق الأهداف التنموية للألفية بدون جهود إضافية منسقة، أما المجموعة الثالثة فلا تتوفر عنها معلومات كافية أو موثوقة. ونحن لا نستطيع أن نكون راضين بخصوص المجموعة الأخيرة، ذلك أن الوصول إلى الغايات المتفق عليها يتطلب خريطة واضحة. وإذا ما أريد تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015، فإن الأمر يتطلب توفير إحصائيات وبيانات أفضل لتوثيق التقدم، ولحشد وتعبئة الطاقات الإنسانية، وتصميم سياسات إصلاحية محابية للفقراء مبنية على الحقائق وليس على النظريات الاقتصادية فقط.



CREDIT

لا يزال بمقدور جميع الدول العربية تحقيق غايات «الأهداف التنموية للألفية» بحلول العام 2015. لكن الأمر يتطلب تبني الحكم والإدارة الصالحة، والسياسات الإصلاحية المحايية للفقراء ، والسعي لإدارة فعّالة للموارد ، واختيار ووضع أولويات واضحة للتنمية الإنسانية ، و مكافحة الإستبعاد الاجتماعي ، وتوسيع الفرص الاقتصادية وفرص العمل ، والتعامل مع الفجوة بين سكان مناطق الريف والحضر ، وإشراك المرأة في صلب العملية التنموية وفي صناعة القرار، وحماية البيئة الهشة وإدارة الموارد المائية الشحيحة، كما وينبغي التوسع في دعم القدرات في مجال جمع ومعالجة وتوفير واستعمال البيانات لمراقبة التقدم نحو هذه الأهداف.

إن هذا الأمر لن يتبلور إلا في وسط حالة من الاستقرار الإقليمي والوطني ، وفي ظل الديمقراطية واللامركزية، وفي حالة من الأمن والسلام. وبدورها، تعد الشراكة العالمية بفتح أسواق الدول المتقدمة، وبخفض الديون الخارجية، وبزيادة المساعدات التنموية، وبتيسير الحصول على الأدوية الأساسية.

إن المنطقة العربية لا زالت قادرة على التعامل مع تحديات إعلان الألفية. وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد تكون اليوم خارج المسار المطلوب بالنسبة لبعض الأهداف؛ إلا أن المنطقة يمكن أن تعوض عن ذلك باعتماد المبادرات الملائمة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية...